

القضية الكردية والشيشان:

سياسات تركيا وروسيا الخارجية منذ حرب الخليج

ن: روبرت اولسن

ترجمة: د. خليل علي

الكردية" لتضعف بشكل كبير قدرة تركيا على التأثير في السياسة الروسية تجاه الشيشان. إن هذا الأمر اتضح بشكل خاص منذ سنة ١٩٩٥م. لقد شهدت العلاقات التركية - الروسية نمواً مهماً في أواخر ثمانينات القرن العشرين. وعندما اندلعت حرب الخليج ﴿ الثانية في سنة ١٩٩١م ﴾ كانت هناك علاقات اقتصادية وتجارية متنامية بينهما. وبين سنتي ١٩٨٠-١٩٩٠ حقق الاقتصاد التركي نمواً بمعدل ٤,٥ ٪، معظمه في قطاع الصناعة، وخاصةً بعد السياسات الاقتصادية الليبرالية التي وضع أسسها توركت اوزال عندما أصبح رئيساً للوزراء في سنة ١٩٨٣. ولكن نمو الاقتصاد التركي تباطأ بعد سنة ١٩٨٦ وارتفع العجز في ميزان التجارة الخارجية بشكل مثير، وبدأت

تحاول هذه المقالة أن تبرهن بأن هناك ارتباطاً وثيقاً، أكثر مما هو مُدرك ومُسلّم به عموماً، بين المشكلة الكردية في تركيا وحرب روسيا ضد الشيشان. ولا أعتزم هنا مناقشة كل حلقات العلاقات التركية - الروسية، وهي متعددة الجوانب ومعقدة، وإنما دراسة مدى تأثير علاقتهما بالحركة القومية الكردية في تركيا وبالعلاقة تلك الحركة بالحركات القومية الكردية في العراق وإيران وسوريا. كما إنني أحاول أن أبرهن أيضاً بأن انشغال تركيا بجرها ضد حزب العمال الكردستاني (پ.ك.ك)، وهو تنظيم قومي كوردي يشن حرب عصابات في تركيا، قد أضعف بدرجة كبيرة فاعلية سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا، وخاصة فيما يتعلق بحرب الأخيرة في الشيشان. كما إن روسيا بدورها قد استخدمت "الورقة

التركية في روسيا، وفي الجمهوريات السوفيتية بشكل مثير في عقدي الثمانينات والتسعينات. وقد أعادت شركات الإنشاءات التركية بناء البيت الأبيض في موسكو ﴿ يقصد مبنى البرلمان ﴾ بعد أن أُحرق في سنة ١٩٩٣، كما أنشأت منازل للجنود الروس العائدين من ألمانيا الشرقية، وبناء فندق خمس نجوم في سوجي Sochi على ساحل القرم، وعدداً من المستشفيات والمعامل. ونشطت شركات الإنشاءات التركية في جمهوريات كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان في آسيا الوسطى.

وحتى صيف ١٩٩٥ استمر نمو التعاون الاقتصادي الروسي - التركي، ففي ٢٨ تموز ١٩٩٥ وقّع البلدان اتفاقية في موسكو يتم بموجبها زيادة مشتريات تركيا من الغاز الطبيعي الروسي إلى ١٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً بدلاً من المشتريات الحالية البالغة ٦ مليار متر مكعب سنوياً، واتفق البلدان على استمرار العمل باتفاقية الغاز الطبيعي مدة ٢٠ سنة. وأكد أوليغ سوفكوفتش، النائب الأول لرئيس وزراء روسيا، بأن بلاده مهتمة جداً بمساهمة أكبر من جانب شركات الإنشاءات التركية. أما وزير الدولة التركي أنور خُمبرجي باشي فقد وعد بأن تركيا ستنفق أيضاً جزءاً من الاعتماد الاستثماري، البالغ ٣٥٠ مليون دولار، في روسيا بدءاً من سنة ١٩٩٥. ووعدت تركيا أيضاً بأن تبدأ بدفع ما بذمتها من ديون لروسيا نتيجة بناء مجمع الحديد الصلب في الاسكندرونة، وبأنها ستحول ١٠ ملايين دولار إلى حساب مفتوح في موسكو. أما بقية الديون فيتم إطفائها من بيع القمح والطحين التركي إلى روسيا.

الشخصيات والأحزاب السياسية بانتقاد سياسات اوزال. ويبدو أن هذه الفجوة المتسعة في ﴿ ميزان ﴾ عنوان الأصلي للبحث ومكان نشره هو:

Robert Olson, " The Kurdish Question and Chechnya: Turkish and Russian Foreign Policies since the Gulf War ", Middle East Policy, vol. 4, Issue 3, 1996, pp. 106-118.

التجارة الخارجية، وإمكانية استمرارها في عقد التسعينات، كانت السبب الأساسي وراء تطلّع تركيا "نحو الشمال"^(١).

إن التطلع نحو الشمال لا يعني التطلع نحو روسيا فقط، بل إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى، وخاصة أوكرانيا، فضلاً عن جمهوريات آسيا الوسطى. فبعد توليه منصب رئاسة الوزراء في سنة ١٩٨٣ زار اوزال عواصم العديد من هذه الجمهوريات، التي ستشكل بعد حين "كومنولث الدول المستقلة - CIS"، ووقع اتفاقيات عديدة، اقتصادية وسياسية وثقافية. كما زار اوزال حينها موسكو حيث وقع هناك معاهدة صداقة وحسن جوار، وارتفع حجم التجارة الروسية - التركية من ٤١١ مليون دولار في سنة ١٩٨٥ إلى ٢ مليار دولار^(٢). وقد خطط البلدان لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما بين ٩ إلى ١٠ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠٠م. إن إحدى مجالات التجارة الأكثر أهمية هي شراء تركيا الغاز الطبيعي من روسيا. أما المجال الآخر للتعاون فهو الإنشاءات، فقد ازداد وجود شركات الإنشاءات

إلا إن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمد خط الأنابيب عبر إيران يعني أن الطريق المفضل هو من خلال جورجيا عبر الشيشان. لكن إنجاز الخط عبر هذا الطريق الأخير سيكون ضد رغبة روسيا التي تريد أن تكون شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز متداخلة مع الشبكة الروسية الموجودة أصلاً، والتي يمكن توسيعها ببناء بعض التفرعات الثانوية. إن الخطة الروسية هي دمج خطوط الأنابيب بحيث تكون نقطة النهاية في نوفوروسيك على البحر الأسود، حيث تنقل من هناك إلى وجهات مختلفة. ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل المشروع الروسي لشبكة خطوط الأنابيب رغم التأكيدات المقدمة من واشنطن إلى أنقرة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل طريق قزوین - باكو - الشيشان - جورجيا - تركيا. ويؤكد ستيفن بلانك بأن روسيا تحاول السيطرة على خطوط الأنابيب المنطلقة من منطقة قزوین وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان... وتريد أن تدعي "حقوقاً في كل مشاريع الطاقة في كومونولث الدول المستقلة، وبالتالي الإدعاء بحق امبريالي فعلي في الطاقة عبر عموم كومونولث الدول المستقلة"^(٥).

إن تركيا في موقف ضعيف فيما يتعلق بالسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة قزوین، أو القدرة على الوصول إلى شبكات خطوط أنابيب توزيعها. وإن السبب الرئيسي لذلك هو إدراك أنقرة بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تتدخل في الفناء الخلفي لروسيا، أي في الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفييتي السابق. وفي مقابلة مع مدير تحرير صحيفة "حریت" ارطغرل اوزكوك، وهو أيضاً معلق

وكانت روسيا مهتمة أيضاً بأن يُسمح لها بتنفيذ مشاريع في تركيا وهي، بناء جسرين للطريق الجديد الذي يحيط بمدينة أنقرة، ومشروع الطاقة الكهرومائية في تونجلي، ومشروع كهربية السكك الحديدية في منطقة أزمير^(٣).

إن العامل الأساسي في العلاقات الروسية - التركية هو حاجة تركيا إلى إمدادات طاقة كافية ومضمونة. وقد ازدادت هذه الحاجة منذ أن أغلقت أنقرة خطي أنابيب النفط القادمين من العراق عبر جنوب تركيا إلى ميناء دورت يول على البحر المتوسط قرب الاسكندرون، في إطار تعاونها مع التحالف الدولي الذي قادتته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد العراق سنة ١٩٩١م. إن هذا يمثل، بالطبع، واحداً فقط من "حروب خطوط الأنابيب" المستعرة حالياً في المنطقة^(٤). ولأجل تلبية احتياجات الطاقة ومتطلبات الأمن القومي فأنت تركيا بحاجة إلى أن تكون نهاية خط الأنابيب المقترح مدّه من حقول نפט قزوین قرب باكو في تركيا. إن بإمكان تركيا أن تكون بمثابة نقطة توزيع لنقل الغاز و/أو النفط إلى أوروبا. وليس مهماً بالنسبة للأتراك فيما إذا كان خط الأنابيب سيدخل إلى تركيا من جهة إيران أو من جهة جورجيا. ومن المحتمل جداً أن تركيا تفضل طريقاً له عبر إيران لأجل تجنب أرمينيا، ولأن هذا سيمكن أنقرة من تشجيع إيران على السيطرة بشكل أقوى على معسكرات ونشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال غرب إيران. وهذا بدوره سيزيد من قدرة تركيا على التخلص من ذلك الحزب في تركيا، وخاصة في قسمها الجنوبي الشرقي.

مع الدول المجاورة مثل إيران، منافس تركيا على الخطوة في آسيا الوسطى. إن إيران أكثر قرباً من جمهوريات آسيا الوسطى، وتشارك مع تركمانستان بحدود يبلغ طولها ٨٠٠ كم. ومع أن توقعات سنة ١٩٩١ بخصوص تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى لم تتحقق، إلا إن هناك علاقات جيدة وفي تحسن مستمر، لاسيما في التبادل الثقافي^(٨). ويرى لويل. أي. بيزيمس أن هناك أسباباً أخرى لعدم تحقق توقعات سنة ١٩٩١^(٩). السبب الأول هو أن هناك مبالغة، كما يبدو، حول عدم الرضا وعمق العداء في جمهوريات آسيا الوسطى تجاه النظام السوفييتي السابق. والسبب الثاني هو أن شعوب آسيا الوسطى قبلت تعيين الحدود الإقليمية التي أجراها السوفييت في عشرينات القرن العشرين. أما السبب الثالث فهو أن جمهوريات آسيا الوسطى، باستثناء طاجيكستان، لم تشهد مطالب قوية من أجل التغيير والديمقراطية. ففي سنة ١٩٩٥ كان لدى أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان أنظمة حكم تسلطية أكثر مما كان لديها سنة ١٩٩١. والسبب الأخير هو افتقار تركيا إلى المعرفة عن دول آسيا الوسطى، واعتمادها في المعلومات على مجموعات اللاجئين السياسيين في تركيا، وهي مجموعات قومية ذات أيديولوجية يمينية. وهذا ما أسهم في مبالغة أنقرة في تقدير مدى حجم وقوة نزعة الوحدة التركية والتضامن التركي في الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى. فالمنطقة تزخر بالنزعة القبلية والأحقاد العرقية. وباختصار لم يكن لدى تركيا في سنة ١٩٩١ فهم استراتيجي للتحديات التي واجهتها في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ولا عن المشكلات التي

سياسي ذو نفوذ ومعروف بكونه قريباً من قبل الحكومة، صرحت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر بأن "هناك تفاهماً بين الولايات المتحدة وروسيا فحواه أن الولايات المتحدة سوف لن تتدخل في جمهوريات آسيا الوسطى" وأضاف "نحن سنحطم هذا التفاهم"^(١٠). وقد ذكر اوزكوك بأن نائب الرئيس الأمريكي إغور ورئيس الوزراء الروسي فكتور جيرنوميرد قد توصلوا إلى مثل هذا التفاهم، وبأن تشيلر تأمل في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن ليس من مصلحتها الالتزام بمثل هذا التفاهم. لقد أدلت بهذا التصريح في سياق كون امتلاك خط أنابيب يبدأ من منطقة قزوين وينتهي في تركيا يمثل فرصة "تأتي مرة واحدة لهذا البلد" أي تركيا في مائة سنة"^(١١). إن التحديد النهائي لطريق خطوط أنابيب النفط والغاز سيكون مؤشراً على مدى نجاح تركيا في تغيير التفاهم المزعوم بخصوص عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الفناء الخلفي لروسيا. ومهما يكن فإن روسيا من جانبها قد نجحت بصورة جيدة في كبح نفوذ تركيا في فنائها الخلفي. إن أحد أسباب كون دور تركيا في آسيا الوسطى والقفقاس أقل تأثيراً مما كان متوقعاً عندما أعلنت جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان استقلالها عن موسكو في سنة ١٩٩١ هو عدم قدرة تركيا على توفير استثمارات مالية مهمة، ومعدات وخبرة تكنولوجية لجمهوريات القفقاس وآسيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك فإن جمهوريات آسيا الوسطى تريد إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع أكثر ما يمكن من الدول الغربية بقدر ما تريده من علاقات

الولايات المتحدة الأمريكية تفضل السيطرة العسكرية الروسية على دول آسيا الوسطى، ومصادر طاقتها، وشبكات توزيعها. إن التفاهم الأمريكي مع روسيا قد يكون مرناً بما فيه الكفاية، من وجهة نظر الأمريكان في الأقل، للسماح للدول التركية في آسيا الوسطى بالتعاون مع تركيا وشركات النفط والغاز الغربية في اقتسام مصادر طاقتها. إلا إن الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة، حسبما يشك الأتراك، هي للعلاقات الأمريكية - الروسية في مثل هذا السياق بدأت القضية الكردية تلعب دوراً مهماً في العلاقات التركية - الروسية في سنتي ١٩٩٤-١٩٩٥^(١٠). إن الحركة القومية الكردية في تركيا وجهود الحكومة لسحقها أخذت تهيمن على السياسة التركية بعد سنة ١٩٩١. وبحلول سنة ١٩٩٥ قدرت نفقات الحرب ضد الكورد بـ ٧ مليارات سنوياً. وليس غرضي هنا مناقشة تكاليف الحرب، وعدد الجنود الذين تم نشرهم، أو عدد القرى التي دُمّرت، وتعرض الكورد في جنوب شرق تركيا إل التطهير العرقي، وهو ما تناولته بالتفصيل في أبحاث أخرى^(١١).

في أوائل ١٩٩٤ بدأت القضية الكردية تلعب دوراً بارزاً في العلاقات التركية - الروسية عندما أصبحت على تماس مباشر مع قضية حرب روسيا ضد الشيشان، والتي بدأت في كانون الأول سنة ١٩٩٤. لقد كان الروس سريعين في استخدام الورقة الكردية في مساعيهم الرامية إلى إقناع تركيا بعدم دعم الشيشانيين. وقد احتج الأتراك في أواخر سنة

تشكل تحدياً لهذه الدول ذاتها. وقد أسهم هذا بدوره في سوء فهم تركيا لعاملي القومية التركية والإسلام بوصفهما قوة تشد الجمهوريات المذكورة إلى بعضها، وتهيئ الأسس لتعاون وثيق بينها وبين تركيا. إن مثقفي آسيا الوسطى أنفسهم قد تشربوا لعقود بالدعاية الإلحادية والمناهضة للإسلام، والتي سوف لن تتبدد بين ليلة وضحاها.

تواجه مبادرات السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى والقفقاس منذ سنة ١٩٩١ ست عقبات، في الأقل، وهي:

- ١- الافتقار إلى استثمارات مالية كافية ومصادر خبرة ومعدات تكنولوجية.
- ٢- عدم وجود معلومات كافية لدى تركيا حول دول آسيا الوسطى، وافتقار تركيا إلى كادر مدرب من المتخصصين في شؤون آسيا الوسطى.
- ٣- البنى الاجتماعية والدينية والسياسية القائمة حالياً في آسيا الوسطى، والتي تعيق عملية التحول نحو الديمقراطية والتضامن التركي القائم على أساس القومية و/أو الدين.
- ٤- عزم روسيا على دمج وربط دول آسيا الوسطى بموسكو لأقصى ما يمكن.
- ٥- رغبة روسيا ومحاولاتها للسيطرة على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وشبكة خطوط الأنابيب وشبكات التوزيع.
- ٦- تصور تركيا، والذي يُحتمل أن يكون صحيحاً، بأن هناك تفاهماً بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بخصوص عدم التدخل في الفناء الخلفي لروسيا. وإن مثل هذا التفاهم يعني ضمناً بأن

التركي بأن حزب العمال الكوردستاني سوف "لن يُعد منظمة شرعية في روسيا"^(١٣).

وفي أواخر شباط ١٩٩٥ قام وفدان روسيان رفيعي المستوى بزيارة تركيا من أجل تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين. وكانت جهود تركيا لإنهاء أنشطة حزب العمال الكوردستاني في الاتحاد الروسي من القضايا ذات الأولوية على أجندة المفاوضات. ان يفغيني بريماكوف، الذي كان حينئذٍ مدير جهاز المخابرات الخارجية الروسي (ثم وزيراً للخارجية بعد ذلك)، وسيرجي ستيباشن رئيس جهاز مكافحة الجاسوسية في الاتحاد الروسي قد وصلا إلى أنقرة ومعهم خمسة من كبار الجنرالات الروس. وقبل توليه منصب مدير جهاز المخابرات الخارجية في الاتحاد الروسي كان بريماكوف أعلى مستشار أمن قومي لرئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق ميخائيل كورباشوف. وقد ذكرت إحدى الصحف التركية البارزة بأن الموضوع الرئيسي الذي دار في المفاوضات هو أن لا تسمح روسيا بفتح مكتب لحزب العمال الكوردستاني أو مركز كوردي في موسكو مقابل دعم تركيا للسياسات الروسية في الشيشان^(١٤). وقد أشارت تقارير بأن الروس حصلوا على وعد من الأتراك بأن أنقرة سوف لن تسمح للمتطوعين بالذهاب للقتال في الشيشان، ولن تبيع السلاح للشيشانيين. كما أراد الروس من تركيا ممارسة نفوذ على الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف ومستشاريه لإقناعهم بالتفاوض مع الروس. وفي المقابل وعد الروس بأنهم سوف لن يسمحوا لأية "أنشطة" مناوئة لتركيا في روسيا.

تضمنت الاتفاقية بين البلدين قضايا أخرى مثل التعاون ضد تجارة المخدرات الدولية، إلا أن من

عندما علموا بأن مؤتمراً دولياً سيعقد في موسكو لمناقشة مشاكل الكورد في الاتحاد الروسي (والذين تقدر السلطات الروسية عددهم بمليون نسمة) والكورد في تركيا. وقد تصاعد التوتر بين أنقرة وموسكو في كانون الثاني ١٩٩٥ إثر قيام علي يغيت ونجدة بولدان، وهما من النواب الكورد السابقين في البرلمان التركي سبق لهما أن اضطررا إلى الفرار إلى أوروبا لتجنب اعتقالهما، بزيارة إلى موسكو للتأكد من وجهات نظر السلطات الروسية بخصوص إمكانية إقامة برلمان كوردي في المنفى موسكو. وكانت محاولات إقامة مثل ذلك البرلمان في بروكسل قد رُفضت من قبل الحكومة البلجيكية^(١٥). ومع أن وزير الخارجية الروسي صرح بأن الروس سوف لن "يفتحوا ذراعيهم لحزب العمال الكوردستاني"، إلا أن الروس بدوا ميالين إلى السماح بإقامة "مركز كوردي - Kürt Evi"، يكون مقره في موسكو، والذي من الواضح إن حزب العمال الكوردستاني سيشترك فيه.

لم يرضى الأتراك بتصريح وزير الخارجية الروسي، بقدر عدم رضاهم عن الصورة الكبيرة لعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكوردستاني، التي كانت معلقة فوق منضدة المتحدث. إن مؤتمر موسكو قرع أجراس الخطر في أنقرة، وبعد أسبوع واحد بالضبط كان وزير الداخلية التركي ناهت منتشه ومجموعة من كبار مسؤولي الأمن القومي في موسكو. وبعد يومين من المفاوضات تم توقيع "بروتوكول لمنع الإرهاب" بين روسيا وتركيا، وافق فيه البلدان على تبادل المعلومات الاستخباراتية. وصرح وزير الداخلية

من الحرب^(١٦). وفي ٢٤ نيسان سعى عضوان من البرلمان الكوردستاني في المنفى وهما، رستم برويف وأسيرى شريف، إلى طلب الدعم من أعضاء مجلس الدوما ﴿ أي البرلمان ﴾ الروسي بعد أن رفضت الحكومة الروسية محاولتهما لتأسيس مكتب كوردي في موسكو. إن ميخائيل بورلاكوف، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يتزعمه فلاديمير تشيرنوفسكي، صرح بأنه يدعم القضية الكردية وقال بان الجيش التركي يحق الكورد في شمال العراق وأضاف "نحن لا ننظر إلى تركيا بوصفها دولة مستقلة وإنما بوصفها بيدقاً للنااتو، ونحن نطالب بطرد تركيا من الحلف بسبب عدوانها ﴿ ضد الكورد ﴾"^(١٧).

في ١٧ تموز نشرت الصحافة التركية أخباراً مفادها أن روسيا سترسل ألبرت جيرنشيف، وهو واحد من كبار الدبلوماسيين الروس والذي سبق وأن أمضى سبع سنوات سفيراً لبلاده في تركيا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ويتحدث التركية بطلاقة أيضاً. وكانت مهمة جيرنشيف مطالبة تركيا بإنهاء أنشطة "جمعيات التضامن مع القفقاس والشيشان" في تركيا، والتي كانت تدعم الشيشانيين بإرسال المواد الغذائية والأسلحة والمتطوعين. وقد وصل جيرنشيف إلى أنقرة في ٢٠ تموز وأعلن بأنه لا توجد "قضية شيشان بين تركيا وروسيا"، ولكنه أضاف، في إشارة واضحة إلى القضية الكردية وحرب تركيا ضد الكورد، قاتلاً "يجب أن يفهم أحدنا الآخر. إن الناس الذين يعيشون في بيوت من زجاج يجب أن لا يرموا ﴿ الناس ﴾ بالحجارة"^(١٨). وقد أكد جيرنشيف على هذه النقطة بقولها بالتركية. وبعد

الواضح إن موضوع النقاش الرئيسي كان العون الروسي للحركة القومية الكردية، وخاصة لمساعي حزب العمال الكوردستاني لفتح مكتب في موسكو ومدن أخرى داخل الاتحاد الروسي. وفي مقابل رفض الطلب الكوردي طالب الروس أنقرة بأن تعد حرب روسيا ضد الشيشان "شأناً داخلياً"^(١٥). ويبدو أن الاتفاقية تنطوي ضمناً على أن تركيا ستتخذ موقفاً متساهلاً بخصوص جهود روسيا لإعادة تأكيد وجودها في كل منطقة القفقاس، بما فيها أذربيجان وأرمينيا، وصراع الدولتين الأخيرتين حول ناغورنو-قره باغ. وفي آذار، أي بعد أقل من شهر واحد على توقيع اتفاقيات أمنية واستخباراتية مع تركيا، صعدت روسيا حربها ضد الشيشان، كما قامت تركيا بغزو كبير داخل شمال العراق.

إن الهجوم الروسي الضاري على الشيشان، الذي تواصل خلال ربيع وصيف ١٩٩٥ واستمر حتى أوائل سنة ١٩٩٦، أشار احتجاجات صارخة من الحكومة التركية، ولكن يبدو أن معظمها كان لغرض الاستهلاك العام. وبالرغم من احتجاجاتها، وذعرها الحقيقي بدون شك، استمرت أنقرة في الالتزام باتفاقيات كانون الثاني وشباط، وكذلك فعلت موسكو. وعلى أية حال كانت هناك خلافات مستمرة بين موسكو وأنقرة. ففي مقابلة صحيفة في باكو في ١٦ آذار أشار السفير الروسي في أذربيجان والتر شونيا بأن "تركيا كانت تحارب الكورد منذ عشر سنوات ولم يقل الروس شيئاً... إذا كان الأتراك يريدون مساعدة الشيشانيين فإن عليهم يوماً ما ان يقولوا لدوداييف، الذي يتحدثون إليه يومياً عبر الهاتف، "استسلم"، إن هذا هو ما سينقذ الشيشانيين

روسية^(٢١). إن الخيانة الروسية قد تضاعفت بحقيقة أن أربعة أعضاء كورد سابقين في البرلمان التركي وهم، علي يغييت ونظام الدين طوغوج وريزي كارتال ومحمود قليج، والذين سبق أن فروا من تركيا في ١٩٩٥ تحت طائلة التهديد بسجنهم كانوا حاضرين في ذلك المؤتمر. إن هذا الاعتراف شبه الرسمي بالبرلمان الكوردي في المنفى خرق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في شباط وتموز.

إن شدة كلمات اوستينوف توحى باستياء عميق من الدعم التركي للشيشانيين. فقد صرح اوستينوف بجرأة بأنه يجب إلغاء معاهدة لوزان (الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٣) والتي لم تذكر الكورد، خلافاً لمعاهدة سيفر (الموقعة في آب ١٩٢٠) التي اعترفت موادها ٦٢-٦٤ بشروط إمكانية قيام دولة كوردية. وقال بأن "معادلة لوزان أفرزت نتائج غير عادلة" واستمر قائلاً "إذا كانت تركيا تتدخل في الشؤون الروسية من أجل الشيشان، فإننا نعرف كيف نمنعها"^(٢٢). ومن الواضح أنه قصد بذلك أن روسيا تعرف جيداً بأن نقطة الضعف الأساسية في كل سياسة تركيا الخارجية والداخلية هو انهماكها الكامل بموضوع ازدياد قوة وانتشار القومية الكوردية. إن الاعتراف الروسي بالبرلمان الكوردستاني في المنفى سيكون نصراً مهماً بالنسبة لحزب العمال الكوردستاني الذي يمتلك تمثيلاً قوياً في ذلك البرلمان. كما إن الاعتراف الروسي بالبرلمان الكوردستاني في المنفى سيفتح الأبواب أمام اعتراف دول أخرى من كومنولث الدول المستقلة به. وقد سبق للبرلمان الكوردستاني في المنفى وأن حظي باعتراف رسمي من هولندا وكان مركزه الرئيسي في

اجتماع مع وزير الخارجية التركي اردال اينونو ورئيس الجمهورية سليمان ديميريل صرح المبعوث الروسي بأن قلقه من سياسة تركيا تجاه الحرب في الشيشان قد زال. وأعلن بأن الحكومة التركية قد أكدت له بأن "جمعيات التضامن مع القفقاس والشيشان" سوف لن تكون قادرة على إلحاق الضرر بالعلاقات القائمة بين روسيا وتركيا. كما صرح بأن تركيا قد حصلت على تأكيدات مماثلة بأن روسيا سوف لن تسمح للمنظمات الكوردية المتعاطفة مع حزب العمال الكوردستاني بالعمل داخل روسيا. وقد شدّد على أن روسيا وتركيا توصلتا إلى تفاهم عميق حول موضوع الشيشانيين والكورد. وختم المبعوث الروسي ملاحظاته، بالتركية مرة أخرى، بالقول "إن كلاً من تركيا وروسيا في نفس المركب، فإذا غرق المركب سنغرق كلينا. من الضروري أن نجد الوسائل لكلينا للبقاء على السطح"^(٢٣).

تلقت العلاقات التركية - الروسية ضربة قوية في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٩٥ عندما وافق أعضاء من مجلس الدوما الروسي، يقودهم فكتور اوستينوف مدير لجنة الشؤون الجيوبولتيكية، على استضافة المؤتمر الثالث للبرلمان الكوردستاني في المنفى بين ٣٠ تشرين الأول - ١ تشرين الثاني ١٩٩٥. ومع أن حكومة يلتسين لم تعترف رسمياً بالمؤتمر، ولكن بدا للآثار بأن المؤتمر ما كان سينعقد لو أن وزارة الخارجية الروسية لم تصادق ضمناً على عقده. وقد نعتت وزارة الخارجية التركية الأمر بوصفه "جرحاً عميقاً تستطيع روسيا فقط تضميمه"^(٢٤). كما أطلقت الصحافة التركية على المؤتمر تسمية "خيانة

ذلك بحلول ١٧ تشرين الثاني، إلا أنها واصلت تأخير إجراء التخفيضات المتفق عليها على الجناح الجنوبي للنااتو، أي على حدود تركيا. وكان الأتراك قد طلبوا من الرئيس الأمريكي كلنتون أن يلفت انتباه الرئيس الروسي يلتسين إلى قلق الأتراك بهذا الخصوص عندما التقى الرئيسان في نيويورك في أواخر تشرين الأول. ووفقاً للأتراك فإن كلنتون لم يشر المسألة لأنه لم يكن يريد أن يغضب كلاً من روسيا وتركيا.

لم يندعش الأتراك كثيراً من إجراء كلنتون هذا، فقبل اجتماعه من يلتسين كانت أنقرة تعرف بأن الأمريكيين سوف لن يضغطوا على روسيا لتهدئة قلق الأتراك. ففي اجتماع وزراء دفاع حلف الناتو، الذي عُقد في أيلول ١٩٩٥ وشاركت فيه روسيا، لم تحصل تركيا على دعم حلفائها في الناتو لمطلبها بأن تلتزم موسكو باتفاقية خفض القوات التقليدية. وقد ألقى وزير الدفاع الروسي بافل كراتشيف خطاباً قال فيه بأنه لا يرى في الإجراءات الروسية ما يجب أن يثير غضب الأتراك. وقدم كراتشيف حجة مفادها بأن دول جنوب القفقاس راضية عن عدد القوات الروسية التي نُشرت في المنطقة (ولم يذكر الشيشان). ولم ترى سبباً لخفض القوات الذي دعت إليه الاتفاقية المذكورة. وفي البيان الرسمي الذي صدر بعد .

الاجتماع لم يكن بإمكان المسئولين الأتراك إضافة عبارة "تذكي" في نص البيان بخصوص خرق اتفاقية خفض القوات التقليدية على "جناحي" حلف الناتو. وكان "التذكير" يشير بصراحة إلى الجناح الجنوبي طالما أن تخفيض القوات على الجناح الشمالي، وخاصة في دول البلطيق، كان قد نُفذ، ولو على مضض نوعاً ما^(٢٤).

لاهاي. كما إن مؤتمرات كبيرة لمنظمات مرتبطة بالبرلمان الكوردستاني في المنفى قد عقدت في سويسرا والنمسا. وفي تشرين الثاني ١٩٩٥ اعترفت السويد أيضاً بالبرلمان الكوردستاني في المنفى. ورغم أن الناطق باسم الرئيس الروسي يلتسين والناطق باسم وزارة الخارجية الروسية قد أنكرا وجود دعم روسي رسمي للبرلمان الكوردستاني في المنفى فإن يشار قايا رئيس ذلك البرلمان قد عمّق شكوك أنقرة عندما صرح في مؤتمر مع مراسلي وسائل الإعلام في نهاية المؤتمر بأنه رغم أن وزارة الخارجية الروسية أعلنت أن المؤتمر غير شرعي إلا إنها لم تفعل شيئاً لمنع انعقاده ولم تتدخل في محاضر جلساته. وقال قايا أن البرلمان الكوردستاني في المنفى حصل على "مساعدة" من بلدان عديدة رغم أن تلك البلدان لم تعترف بالبرلمان الكوردستاني في المنفى كـ "دولة".

أوضحت وزارة الخارجية التركية أنها "غير راضية" بالجواب الروسي "وصرحت بأن" شفاء الجرح" الذي فتحه مؤتمر البرلمان الكوردستاني في المنفى أمر تتحمل موسكو مسؤوليته، فإذا لم تقم روسيا "بتضميد الجرح" فإن تركيا ستضطر إلى اتخاذ إجراءات "لا مفر منها"^(٢٣).

ترجم الأتراك أقوالهم إلى أفعال، ففي ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥ أعلنت أنقرة إنها ستبدأ بتحشيد القوات على حدودها مع أرمينيا وجورجيا بهدف الضغط على روسيا لكي تلتزم بـ "اتفاقية خفض القوات التلقائية - CFRA" التي وافقت بموجبها روسيا على تقليص قواتها على الجناحين الشمالي والجنوبي لحلف الناتو، وكان المفروض أن تنجز روسيا

سوف لن يجعل أرمينيا وجورجيا معتمدتين على علاقاتهما مع جيرانهم القفقاسيين الشماليين فقط، بل على الدول الإسلامية الكبرى " تركيا في الغرب وإيران في الجنوب.

لقد ذكرت ماري بنكسن بروكسب بشكل واضح أهمية الشيشان بالنسبة لروسيا. فقد لاحظت أنه إذا كانت الشيشان وداغستان " بموقعها الجبلي الاستراتيجي، ستصبحان مستقلتين فإن ذلك سيمنع روسيا من التدخل في شؤون ما وراء القفقاس ويضعف مركزها كقوة إقليمية"^(٢٥). وترى بروكسب أن أفغانستان لم تكن فيتنام روسيا لأنها كانت حرباً نائية لم تؤثر كثيراً في الرأي العام الروسي ".... لكن في المقابل كان القفقاس الشمالي دائماً نقطة مركزية بالنسبة للاهتمامات الروسية، إن عظمة روسيا قد بُنيت على أنقاض القفقاس"^(٢٦). ويجب التذكير بأن الشيشان هي الجمهورية الوحيدة التي خبرت ثورة حقيقية من بين كومنولث الدول المستقلة. كما أنها الجمهورية الوحيدة التي أُزيلت فيها البنى والأجهزة الشيوعية، وهذا يمنع موسكو "من إيجاد قنوات للنفوذ من خلال تنظيمات الحزب القديم"^(٢٧). إن بروكسب، وهي باحثة معنية بالشؤون الروسية وتعد مرجعاً عن آسيا الوسطى، تقول أيضاً بأنه على النقيض من رأي الكثير من وسائل الإعلام في الغرب فإن دوداييف قومي مستحمس وأن العاصمة الشيشانية غروزني أصبحت "مركزاً اقتصادياً إقليمياً مهماً وعاملاً سياسياً مؤثراً" تحت إدارته^(٢٨). إن الشيشان مهمة أيضاً في كونها المثال الأقوى، لحد الآن، عن "عدم قدرة روسيا لتطوير

يبدو من غير المحتمل أن يكون الحشد التركي المعلن للقوات على حدودها الشرقية سيخيف روسيا بحيث يدفعها إلى تقليص قواتها (التي تقدرها بعض المصادر بنحو نصف مليون شخص) في منطقتي القفقاس وما وراء قزوين. ومع عدم سير المفاوضات مع الشيشانيين بشكل جيد في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٩٥، وكون الوضع في الشيشان يشكل تحدياً مستمراً بالنسبة لإدارة يلتسين، يبدو من غير المحتمل أن تكون روسيا في مزاج يسمح بالالتزام باتفاقية خفض القوات التقليدية. ويعترف الأتراك بالقدر نفسه، ويصرحون بفظاظة بأن تحشيدهم المعلن للقوات كان يعني " تخويف " روسيا لسماحها بعقد مؤتمر للبرلمان الكوردستاني في المنفى في ظل الكرملين، أي أن الأمر كان بمثابة إجراء ضد إجراء.

إن القضيتين الكردية والشيشانية تلعبان دوراً مهماً في العلاقات التركية - الروسية في التسعينات. فالسيطرة الروسية على الشيشان مسألة حيوية بالنسبة لروسيا للحفاظ على السيطرة على القفقاس وآسيا الوسطى. ذلك أن فقدان السيطرة الروسية على الشيشان سيشرجع إلى حد كبير القوى القومية في القفقاس، لاسيما في الجمهوريات والمناطق التي يشكل المسلمون غالبية سكانها، وهي جمهوريات القفقاس الشمالية (داغستان، الشيشان - أنغوشيا، كبادرينو - بالكار، قره جاي - شركس، أديغيا وأذربيجان). فإذا انتظمت هذه الجمهوريات والمناطق في جبهة قفقاسية شمالية موحدة فإنها ستشكل نطاقاً إسلامياً عبر شمال القفقاس يفصل جمهوريات جورجيا وأرمينيا المسيحية عن روسيا. إن مثل هذا التطور

تجسيه^(٣٠). وإضافة إلى ذلك، وعلى غرار حرب تركيا ضد الكورد، فإن حرب روسيا ضد الشيشان كانت باهظة التكاليف. ففي مايس ١٩٩٥ خمنت بعض التقديرات تكاليف الحرب ب ٦ مليار دولار، وهو رقم قريب من ذلك الذي حُمن بأن تركيا تنفقه على الحرب ضد حزب العمال الكوردستاني^(٣١).

إن كلفة الحرب، والفساد الذي استتبع ذلك، قد عرّض للخطر، بصورة أكثر، إصلاحات روسيا الاقتصادية والسياسية. ولم تكن تركيا قادرة على الاستفادة من المأزق الروسي في الشيشان بسبب حربها ضد الكورد وتكاليف مساعدتها لقمع الحركة القومية الكوردية. ففي سنة ١٩٩٥ نشرت تركيا أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ جندي ضد الكورد في جنوب شرقي تركيا، عدا ٦٧,٠٠٠ من حراس القرى، وهم ميليشيا كوردية نظمتها وتدفع لها الحكومة التركية لمحاربة حزب العمال الكوردستاني. وفي آذار ﴿١٩٩٥﴾ قامت تركيا بعملية غزو داخل شمال العراق بقوة يُقدر تعدادها بنحو ٣٥,٠٠٠ جندي^(٣٢). وفي تموز اضطرت إلى القيام بغزو آخر في شمال العراق بحوالي ٣٥,٠٠٠ رجل من الكوماندوز المدربين على الحرب الجبلية لتدمير معسكرات حزب العمال الكوردستاني، التي سبق وأن أُعيد بنائها منذ عملية الغزو في آذار. وبحلول سنة ١٩٩٥ كان قد قُتل نحو ٢٠,٠٠٠ شخص، معظمهم من قبل القوات الحكومية، في سياق مساعي أنقرة لتدمير حزب العمال الكوردستاني وقمع أنشطة أخرى للمجموعات القومية الكوردية. كما تم تدمير أكثر من ٢٣٠٠ قرية وهجر ما بين ٢ و ٣ مليون شخص قراهم إلى

سياسة خاصة بالقوميات قابلة للتطبيق، والسماح بانتقال حقيقي للسلطة إلى أعضاء الاتحاد^(٣٩). وكما ذُكر سابقاً فإن الشيشان مهمة جداً بالنسبة لسياسة روسيا للسيطرة على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى والقفقاس وشبكات خطوط الأنابيب فيها، وشبكات التوزيع، ونقاط نهايتها.

إن حرب روسيا ضد الشيشان سببت انشقاقات عميقة في الحكومة الروسية تحمّت أحياناً قبضة يلتسين على السلطة. كما خلقت انقسامات داخل الجيش، وكذلك بين القوات المسلحة والسلطات المدنية. لقد أظهرت الحرب أن القوات المسلحة الروسية كانت ضعيفة، وكان عدم الانضباط منتشرًا بين كل المراتب. كما أن الحرب أدت إلى توتر العلاقات بين روسيا والغرب، وشجعت المجموعات الأوروبية والأمريكية التي كانت ترغب في توسيع حلف الناتو نحو الشرق. إن المسؤولين الروس الذين تبناوا خيار الحرب ضد الشيشان هم، سيرجي ستيباشين مدير الجهاز الفدرالي لمكافحة الجاسوسية، أوليغ سوسكوفيتش النائب الأول لرئيس الوزراء، نيقولاي يغوروف نائب رئيس الوزراء، أوليغ لوبوف سكرتير مجلس الامن ﴿الروسي﴾ وألكسندر كورزاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسين. وكان لهؤلاء أدوار رئيسية في صياغة السياسة الروسية تجاه تركيا والكورد، وفي تقرير الطرق المحتملة لخطوط أنابيب النفط والغاز. ويرى مايكل مكفاول أن الاختلافات بين أولئك المسؤولين المتشوقين لمواصلة الحرب ضد الشيشان حتى النهاية وبين النواة التقليدية للإصلاحيين الروس ربما خلق انقسامًا لا يمكن

الطيف العام لعلاقات تركيا المعقدة مع أوروبا سيزداد تعقيداً. لقد أرادت تركيا تجنب حدوث مثل هذا الأمر مهما كان الثمن. وكان ثمن عدم الاعتراف الروسي بالبرلمان الكوردستاني في المنفى هو عدم تدخل تركيا في حرب روسيا ضد الشيشان.

وليس هناك شك في أن تحدي حزب العمال الكوردستاني والقومية الكردية في تركيا قد حد بشكل كبير من قدرة هذا البلد على أن يلعب دوراً قوياً، حتى دبلوماسياً، في البلقان (وخاصة في النزاع في البوسنة) وفي أوروبا والقفقاس وآسيا الوسطى. إن من مصلحة تركيا تقليص الوجود العسكري والسياسي الروسي في القفقاس وآسيا الوسطى وأذربيجان^(٣٥). وقد هيا إعلان الشيشان الاستقلال في خريف سنة ١٩٩١ فرصة رائعة لتركيا من أجل تقليص وجود وسلطة روسيا في القفقاس، ولكنها لم تكن قادرة على استغلال تلك الفرصة بسبب حربها ضد حزب العمال الكوردستاني والحركات القومية الكردية والتحدي الذي تشكله للدولة التركية كما الآن^(٣٦).

لقد كانت روسيا قادرة في نهاية سنة ١٩٩٥ على استغلال " الورقة الكردية " ضد تركيا بشكل أكثر فاعليةً من قدرة تركيا على استخدام " الورقة الشيشانية " ضد روسيا.

القصبات والمدن الأكبر في جنوب شرق البلاد، ونحو سواحل البحر المتوسط وبحر إيجه. واستقر الكثير من اللاجئين في المدن الرئيسية مثل إسطنبول، أنقرة، أزمير وأظنه^(٣٣).

وباختصار فإن تحدي حزب العمال الكوردستاني والقومية الكردية قد هيمننا على جدول أعمال السياسة التركية داخلياً وخارجياً في التسعينات. إن القضية الكردية الأكبر بين الدول، والسياسة التركية تجاه الكورد في شمال العراق قد زاد من الاضطراب^(٣٤). فالتحدي الكبير من حزب العمال الكوردستاني والقومية الكردية وتكاليف قمعها قد أثر إلى حد كبير في علاقات تركيا مع روسيا. وليس من قبيل المصادفة أن ترسل روسيا ألبرت جيرنشيف، وهو سفير سابق يتحدث التركية، إلى أنقرة في ذروة الهجوم الروسي الضاري على غروزني. ولعل جيرنشيف كان يدرك جيداً، أكثر من أي دبلوماسي روسي آخر، الآثار العميقة للمشكلة الكردية في تركيا وتأثيرها على السياسات التركية الداخلية والخارجية. وكان يدرك فعلاً خوف المستولن الأتراك من أن روسيا ستعترف بالبرلمان الكوردي في المنفى وتسمح للقوميين الكورد بفتح مكاتب في موسكو، ومدن أخرى في كومنولث الدول المستقلة. فالاعتراف الروسي بالبرلمان الكوردي في المنفى من شأنه أن يفتح أبواب الطوفان أمام عدد من الدول الأخرى، وخاصة في أوروبا، للاعتراف بذلك البرلمان. وفي صيف ١٩٩٥ كانت هولندا البلد الوحيد الذي اعترف بذلك البرلمان. وإذا ما تبع الاعتراف الروسي بالبرلمان الكوردستاني في المنفى خطوات مماثلة من دول أوروبية أخرى فإن

9- Lowell A. Bezemis, "Menace or Self Fulfilling Prophecy? Reflections on the Islamic Threat and Forces Opposed Theocratic Rule in Former Central Asia ", AACAR [Association for the Advancement of Central Asian Research], vol. VIII, no. 1, spring 1995, pp. 2-15.

إن الحجج الواردة في الفقرات القليلة التالية قد أخذت من

بحث بيزيمس.

(١٠) حول خلفية السياسة الخارجية أنظر بحثي " "

" The Kurdish Question and Turkey's Foreign Policy , 1991-95: From the Gulf War to the Incursion into Iraq " , Journal of South Asian and Middle Eastern Studies , vol. XIX , no. 1, Fall 1995 , pp. 1-30.

(١١) صرح مسعود يلماز، زعيم حزب الوطن الأم

المعارض، في مقابلة مع العديد من مراسلي صحيفة " حريت " التركية في ١٦ آب بأن تركيا قد نشرت ٣٠٠,٠٠٠ جندي في الحرب ضد الكورد. وهذه أول مرة، على حد علمي، يذكر فيها سياسي بارز مثل هذا الرقم الكبير. وللمزيد حول خلفية السياسة الخارجية، إضافة إلى ما ورد في الهامش رقم (١٠) أنظر أبحاثي التالية:

"The Kurdish Question Four Years On: The Policies of Turkey, Syria, Iran and Iraq ", Middle East Policy, vol. III, no. 3, 1994, pp. 36-44; " The Kurdish Question and the Kurdish Problem: Some Geopolitics and Geostrategic Comparisons " , Peoples Mediterranean's no. 68-69 , July-December 1994 , pp. 215-241

الهوامش

1- Türkkaya Ataöv , " Turkey's Expanding Relations with the CIS and Eastern Europe " , in Turkish foreign Policy: New Prospects , ed. Clement H. Dodd (Cambridge shire: The Eothen Press, 1992), pp. 88-117.

2- Ibid. , p. 92.

3-Hürriyet , July 29 , 1995.

(٤) بخصوص وصف جيد وحديث للصراع حول خطوط

أنابيب النفط والغاز الطبيعي وطرق توزيعها المتعددة وأهميتها أنظر:

Robert Barylski , " Russia , the West and the Caspian Energy Hub " , The Middle East Journal , vol. 49 , no. 2 , Spring 1995 , pp.217-232.

(٥) Ibid. , p. 222 وأنظر كذلك،

Stephen Blank, "Russians Back in the Caucasus", Middle East Quarterly, vol. II, no. 2, June 1994, p. 55.

6- Hürriyet , June 28 , 1995.

7- Ibid.

(٨) بخصوص عرض جيد لعلاقات تركيا مع أذربيجان

وجمهوريات آسيا الوسطى لغاية سنة ١٩٨٣ أنظر:

Philip Robins, " Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy toward Azerbaijan and the Central Asian States " , the Middle East Journal, vol. 47, no. 4, autumn 1993, pp. 593-609.

- الوقت الذي كُتب فيه هذا البحث في أيلول ١٩٩٥ كانت هولندا ما تزال البلد الوحيد الذي اعترف بهذا البرلمان.
- 13- January 25, 1995. Hürriyet
- 14- February 24 , 1995. Hürriyet
- 15- Ibid.
- 16- , March 17 , 1995. Hürriyet
- 17- , April 25 , 1995. Hürriyet
- 18- , July 21 , 1995. Hürriyet
- 19- Ibid.
- 20- , November 2 , 1995. Hürriyet
- 21- , November 3 , 1995 .Hürriyet
- 22- Hürriyet , November 1 , 1995.
- 23- , November 2 , 1995. Hürriyet
- 24- Hürriyet , November 30 , 1995.
- 25- Dialogue , August 1995 , p. 5.
- 26- Ibid.
- 27- Ibid.
- 28- Ibid. " Central Asian Survey بروكسب هي محررة " " "
- 29- Ibid.
- 30- Michael McFaul , " Russian Politics after Chechnya " , Foreign Affairs , no. 99, summer 1995, pp. 149-168.
- يشير مكفاول إلى الترقية الوظيفية بوصفها العامل الرئيسي المؤثر على " فريق الحرب " الروسي.
- 31- Holly Burkhalter , Christian Science Monitor , May 8 , 1995 , p. 19. يقدر مكفاول كلفة 19. الحرب حتى آذار ١٩٩٥ بنحو ٥ مليار دولار.
- ; " The Kurdish Question and Geopolitics and Geostrategic Changes in the Middle East after the Gulf War " , Journal of South Asian and Middle Eastern Studies , vol. XVII , no. 4 , Summer 1994 , pp. 49-67 ; " The Kurdish Question in the Aftermath of the Gulf war: Geopolitical and Geostrategic Changes in the Middle East " , Third World Quarterly 13 , no. 3 , 1992 , pp. 475-499 ; " The Creation of a Kurdish state in the 1990s " Journal of South Asian and Middle Eastern Studies XVII , no. 4 , Summer 1994 , pp. 49-67 ;
- وأنظر أيضاً:
- Henri Barkey , " Turkey's Kurdish Dilemma " , Survival 35 , no. 4 , Winter 1993 , pp. 51-70 ; Philip Robins , " The Overlord State: Turkish Policy and the Kurdish Issue " , International Affairs 69 , no.4 , October 1993 , pp. 657-671 ; Nevzat Soguk , " A Study of the Historic Cultural Reasons for Turkey's Inconclusive Democracy " , New Political Science , no. 26 , Fall 1993 , pp. 89-116 ; David McDowell , " The Kurdish Question in the 1990s " , Peoples Méditerranéens , no. 68-69 , July-December 1994 , pp. 243-266.
- (١٢) نجح الكورد في الحصول على اعتراف الحكومة الهولندية بالبرلمان الكوردستاني في المنفى في آذار ١٩٩٤. وفي

(٣٥) في أول مقابلة له مع مراسل صحفي تركي في ١٨ أيلول ١٩٩٥ انتقد أبلفيز ايلجي باي، رئيس جمهورية أذربيجان السابق المؤيد لتركيا، تركيا لعدم دعمها له خلال تمرد صورت حسينوف، والتي أدت إلى عزله ثم تنصيب حيدر عليليف المؤيد للروس مكانه. وقد صرح ايلجي باي بأنه لم يتسلم أي دعم من تركيا خلال التمرد وبأنه لا يزال "مستاءً جداً من تركيا". فضلاً عن ذلك قال رئيس الجمهورية السابق أن "روسيا ببساطة هي بالون منتفخ. لقد وضعت كل مواردها في الحرب ضد الشيشان. فما الذي تحقق؟ لا شيء. إن تركيا يجب أن لا تكون متخوفة إلى هذا الحد في مسألة دعم الجمهوريات التركية ويجب أن تكون في المقدمة. إن تركيا تنتهج اليوم نفس السياسة المترددة ضد روسيا والتي سبق لها أن انتهجتها لقرون". Hüriyet, September 10, 1995. (٣٦) إن مشكلات وتناقضات ومفارقات العلاقات الروسية - التركية قد اتضحت بشكل جلي من تقارير مفادها بأن شركات الإنشاءات التركية سوف تشارك بشكل كبير في إعادة إعمار غروزي. كما أن المشاكل على الجبهة الداخلية قد استمرت أيضاً في التزايد. ففي خريف ١٩٩٥ بدأت تركيا تعاني من نقص في اللحوم نتيجة لسياستها في إخلاء القرى في جنوب شرق البلاد. إن ما نجم عن ذلك من فرار السكان إلى المدن والبلدات الكبرى لم يترك أحداً للعناية بقطعان المواشي التي كانت واحدة من الصادرات الرئيسية من جنوب شرق وشرق تركيا إلى المراكز الحضرية في الغرب. وفي ١٩٩٥ اضطرت تركيا إلى استيراد ملايين الأطنان من اللحوم. وقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم إلى مزيد من الانتقاد لسياسة الحكومة تجاه حزب العمال الكوردستاني والحركة القومية الكوردية.

(٣٢) حول الأسباب والتطورات المحيطة بعملية الغزو هذه أنظر الهامش رقم (١٠).

33- Ibid.

(٣٤) من الأمثلة على انشغال الحكومة التركية صدور تقرير يحمل عنوان "تقرير جنوب الشرق: التشخيص والمعالجات - The Southeast Report: Diagnoses and Remedies" إن مصطلح "جنوب شرق" في التعبير التركي هو مصطلح مخفف (أو ملطف) للدلالة على المشكلة الكوردية. وقد نُشر التقرير في جريدة "حرية" على شكل حلقات بين ١٤ آب - ١٦ أيلول (وقد قرأته في تلك الجريدة). ويفهم من التقرير ظاهرياً بأنه قد أُعد للحكومة تحت رعاية غرفة التجارة وأسواق البضائع التركية التي يرأسها يالم إريز، وهو مستشار مقرب من رئيسة الوزراء تانسو تشيلير وموضع ثقته وهو كوردي. وكان يتأأس فريق البحث الذي أعد التقرير البروفسور دوغو ارجيل، وهو أكاديمي يحاضر في جامعة أنقرة وكان من المهتمين لفترة طويلة بـ "المسألة الشرقية - Eastern Question". إن التقرير ومناقشاته في الصحافة وفي الأوساط الفكرية الخاصة طوال شهري آب وأيلول ١٩٩٥ ﴿ قد أثار ضجة ، وقد ناقشت الادعاءات التقرير، ومقاصده السياسية ومدى صحة قاعدة بياناته ومدى مصداقية منهج البحث المستخدم فيه. إن بعض زعماء المعارضة السياسية زعموا بأن التقرير كان من بنات أفكار الولايات المتحدة، والذي من خلاله تضع الولايات المتحدة الأساس لإقامة دولة كوردية مستقلة لاحقاً في جنوب شرق تركيا وشمال العراق، وبأن الهدف الأول من التقرير هو إقناع الحكومة التركية والشعب التركي بضرورة منح الكورد ﴿ حقوقاً ﴾ ثقافية وقدرًا كبيراً من الحكم الذاتي السياسي في جنوب شرق البلاد.